الفصل الأول

١ حالة الغابات في العالم: الإصدارات العشرة الأولى

يعد تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠١٢ الإصدار العاشر لهذا المطبوع. وقد استهل أثناء الدورة الحادية والعشرين للجنة الغابات بمنظمة الأغذية والزراعة.

وكان الإصدار الأول قد استهل في عام ١٩٩٥، ليصادف الدورة الثانية عشرة للجنة الغابات. وكان هذا المطبوع يصدر كل عامين منذ ذلك الوقت. وجرت العادة على أن يكون أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال لجنة الغابات هو استعراض حالة الغابات في العالم، بما في ذلك إجراء نقاش حول القضايا المثارة في قطاع الغابات.

وبدءاً من عام ٢٠١٢، سيصدر هذا المطبوع في السنوات الزوجية ليساير الجدول الجديد لدورات لجنة الغابات، والتي تغيرت من السنوات الفردية إلى السنوات الزوجية في عام ٢٠١٠ لتتواءم مع جدول المؤتمرات الجديد الخاص بالمنظمة.

ويوفر هذا الفصل توجيهاً للقراء الذين يهتمون بالاطلاع على المعارف التي تضمنتها الإصدارات العشرة الأولى من هذا التقرير، والمتاحة على الموقع الشبكي.[١] ويقدم أيضاً استعراضاً للقضايا الهامة التي كانت مثارة عند إعداد كل إصدار من هذا التقرير.

والملاحظة الملفتة بدرجة أكبر في هذا الاستعراض هي أن كل إصدار للتقرير لا يزال صالحاً لهذا اليوم. وهذا التقرير هو عبارة عن مورد مهم للذين يبحثون عن الحكمة من وراء الغابات والحراجة والمنتجات الحرجية.

حالة الغابات في العالم ١٩٩٥

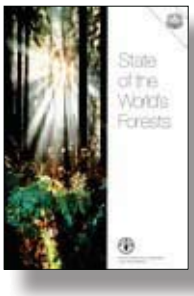

كانت الأوساط الحرجية الدولية في عام ١٩٩٥ تكافح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وكان من الواضح أن برنامج العمل الخاص بالغابات المدارية قد عفا عليه الزمن، وكانت بلدان كثيرة تحاول إيجاد سبل لوقف المعدلات المتزايدة لإزالة الغابات. وكان العالم يسعى لوضع سياسات حرجية أكثر فعالية. ولذلك، فإن السياسات الحرجية كانت موضع اهتمام الإصدار الأول من حالة الغابات في العالم ١٩٩٥ (FAO, 1995b).

ويتابع تقرير حالة الغابات في العالم ١٩٩٥ تطور السياسات الحرجية منذ أن كان ينظر إلى الغابات أساساً على أنها موارد للاستغلال: وفي السبعينات من القرن الماضي، كان هناك إدراك متزايد لضرورة إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات؛ وفي الثمانينات من القرن الماضي، كان هناك اعتراف بدور الغابات في استقرار البيئة العالمية؛ وبحلول التسعينات من القرن الماضي، كان ينظر إلى الغابات بشكل عام على أنها تقوم بدور هام في التنمية المستدامة.

وبحلول منتصف التسعينات من القرن الماضي، كان هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى أن يحدد كل بلد سياساته الحرجية الخاصة استناداً إلى ثقافته الفريدة، ونظمه الإيكولوجية الحرجية، ومرحلة نموه الاقتصادي؛ وأصبحت هذه الخطط الوطنية تعرف باسم "البرامج الحرجية الوطنية".

وبالإضافة إلى استعراض حالة السياسات الحرجية، يقدم الإصدار الأول من حالة الغابات في العالم إحصاءات جمعتها المنظمة عن إنتاج واستهلاك وتجارة المنتجات الحرجية، وبيانات عن مساحة الغابات في أقاليم العالم المختلفة، تستند أساساً إلى نتائج تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ١٩٩٠ (FAO, 1993; 1994). وتضمن كل إصدار لاحق من تقرير حالة الغابات في العالم جداول مماثلة تمّ تحديثها لتعكس نتائج أحدث الاستقصاءات الوطنية عن المنتجات الحرجية وأحدث تقدير عالمي.

[١] http://www.fao.org/forestry/sofo/ar/.

حالة الغابات في العالم ١٩٩٧

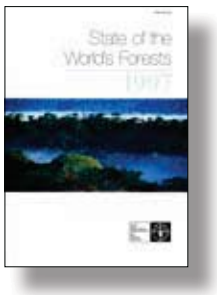

يقدم تقرير حالة الغابات في العالم ١٩٩٧ (FAO, 1997) تفاصيل عن إزالة الغابات في البلدان المدارية، معتمداً بدرجة كبيرة على نتائج تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ١٩٩٠، والذي تمّ تحديثه في عام ١٩٩٥ (FAO, 1995a). ويشير تقرير حالة الغابات في العالم ١٩٩٧ إلى معدل لإزالة الغابات يقدر بنحو ١٣,٧ مليون هكتار سنوياً في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ في الغابات الطبيعية بالبلدان النامية. وقدر صافي المعدل العالمي لإزالة الغابات، مع مراعاة الزيادة والنقص في مساحة الغابات، بنحو ١١,٣ مليون هكتار سنوياً.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ١٩٩٧ أيضاً تفاصيل عن الاتجاهات في الإدارة الحرجية، واستخدام الغابات، والمنتجات الحرجية. ويتضمن التقرير تلخيصاً للتوقعات الخاصة بالاستهلاك وتجارة المنتجات الحرجية حتى عام ٢٠١٠. ويشير التقرير إلى أن المنظمة قد خفضت بالفعل مستويات الاستهلاك المتوقعة مقارنة بالتوقعات في عام ١٩٩٦.

وتضمن التقرير فصلاً عن قضايا السياسات يعبر عن الشواغل العالمية الرئيسية في ذلك الوقت، بما في ذلك العدد الكبير من الاقتصادات الوطنية التي كانت تشهد تحولاً نحو نظام السوق الحرة، وأثر برامج التسويات الهيكلية. وكانت بلدان كثيرة تجرب نظام اللامركزية في قطاع الغابات.

وتعليقاً على الاتجاهات في التخطيط الوطني للغابات، تشير حالة الغابات في العالم ١٩٩٧ إلى أن بلداناً كثيرة توجه اهتماماً متزايداً إلى العمليات التعقيبية التي يشارك فيها أصحاب المصلحة، بدلاً من محاولات فرض مخططات "واحدة مناسبة للجميع" داخل بلد ما.

حالة الغابات في العالم ١٩٩٩

تتناول حالة الغابات في العالم ١٩٩٩ (FAO, 1999) مبادرات منظمات أخرى تقدر الموارد الحرجية العالمية، بما في ذلك مركز البحوث المشتركة التابع للاتحاد الأوروبي، والبرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الجوي، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، ومعهد الموارد العالمية.

ويتضمن هذا الإصدار أيضاً تقريراً مستفيضاً عن حالة إدارة الغابات على نطاق العالم واتجاهاتها. ويشير إلى زيادة في المبادرات الوطنية لإدارة الغابات وفقاً للمبادئ العلمية وخطط الإدارة التي تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتتناول حالة الغابات في العالم ١٩٩٩ توافق الآراء الذي تحقق في الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات بأن "برنامج الغابات الوطني" مصطلح عام يشير إلى نهج قطري تجاه تخطيط الغابات والسياسات الحرجية. وكان هذا بمثابة إنجاز من حيث أن منظمات كثيرة (من بينها منظمة الأغذية والزراعة) كانت تركز قبل ذلك على "أفضل الممارسات" العالمية لاستخدامها في جميع البلدان. واعترف النهج الجديد بأن اللامركزية يمكن أن تطبق على المستوى العالمي، وكذلك داخل بلد ما.

وفيما يتعلق بالسياسات الحرجية، يبدي تقرير عام ١٩٩٩ ملاحظة هامة تقول: "أصبح مقررو السياسات الوطنية أكثر وعياً بالطبيعة المعقدة لإصلاحات السياسات وحالة عدم اليقين فيما يتعلق بتأثيرها. وقد أصبحت العلاقة بين الغابات وقطاعات الاقتصاد الأخرى مفهومة بدرجة أفضل. وأخيراً، هناك اعتراف أوسع بأن بيانات السياسات لا تعني الكثير من حيث التطبيق العملي بدون قدرة مؤسسية قوية لتنفيذها."

حالة الغابات في العالم ٢٠٠١

يبدأ تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠١ (FAO, 2001)، بالإشارة إلى اتجاهين متعارضين فيما يبدو في قطاع الغابات: المحلية والعولمة. فكثير من البلدان كانت تتجه نحو لامركزية المسؤولية عن تخطيط الغابات وإدارتها بينما تواجه آثار التجارة العالمية والعولمة الموسعة.

وتتناول حالة الغابات في العالم ٢٠٠١ نتائج تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٠ (FAO, 2000)، وهو أشمل تقدير عالمي للغابات أُجري، في ذلك الوقت. ويتضمن التقرير أيضاً خريطة جديدة للغابات في العالم تبين غابات العالم في عام ٢٠٠٠. وتشمل النتائج الهامة خسائر سنوية في مساحة الغابات الطبيعية تقدر بنحو ١٥,٢ مليون هكتار في المناطق المدارية و١٦,١ مليون هكتار على نطاق العالم؛ وإزالة صافية للغابات (تراعي التوسع في الغابات الطبيعية والمزروعة) تقدر بنحو ١٢,٣ مليون هكتار في المناطق المدارية، و٩,٤ مليون هكتار على نطاق العالم.

ويقدم تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠١ ثروة من المعلومات عن الموارد الحرجية، بما في ذلك مساحة الغابات الخاضعة للحماية، ومساحة الغابات المتاحة لتوريد الأخشاب، ومعدلات نمو الغابات.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ٢٠٠١ تقريراً رئيسياً عن تغير المناخ والغابات. وبناء على تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٠ ودراسات أخرى للمنظمة، يتضمن التقرير تقديرات لمخزونات الكربون في النظم الإيكولوجية الحرجية، وكثافة الكربون في

النظم الإيكولوجية والمناطق المختلفة، وانبعاثات الكربون الناتجة عن تغيير استخدام الأراضي، والمساهمة المحتملة لإعادة التشجير والزراعة الحرجية في حجز الكربون العالمي. ويعد هذا التقرير عن حالة الغابات في العالم واحداً من عدة تقارير أدت إلى الاعتراف العالمي بالدور الرئيسي الذي تقوم به الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ٢٠٠١ أيضاً تقريراً عن الأنشطة غير المشروعة والفساد في قطاع الغابات. وكان هذا الموضوع محظوراً في المنظمات الدولية لسنوات عديدة، وتعد حالة الغابات في العالم من أولى المطبوعات الدولية المحترمة التي واجهت هذه المشكلة صراحة. (وفي السنوات اللاحقة، أصبح لفظ "الحوكمة" المخفف بديلاً مقبولاً لكلمة "الفساد" المثيرة للجدل.)

حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣

كان موضوع حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ (FAO, 2003) "الشراكات الفاعلة"، وقد ساهمت منظمات شريكة بفصول كاملة في هذا التقرير، من بينها مركز البحوث الحرجية الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية. وتؤكد حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ على أن الشراكات الفعالة هي السبيل لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة.

فقد ساهم مركز البحوث الحرجية الدولية بفصل تناول القضية الحرجة الخاصة بالغابات والتخفيف من وطأة الفقر في البلدان النامية. وتمّ تحديد ست استراتيجيات يمكن أن تسهم في التخفيف من وطأة الفقر وهي:

- الحراجة المتمركزة حول الإنسان؛
- إزالة قيود الحيازة والقيود الرقابية، وعودة الغابات العامة إلى السيطرة المحلية؛
- ترتيبات تسويقية محسنة للمنتجات الحرجية ("ساحة ألعاب ممهدة")؛
- الشراكات؛
- إعادة تصميم تحويل المدفوعات؛
- إدماج الحراجة في استراتيجيات التنمية الريفية وتخفيض الفقر.

وتتناول حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ عدة قضايا هامة أخرى بصورة متعمقة، من بينها فصول عن:

- دور الغابات في الاستخدام المستدام وإدارة موارد المياه العذبة؛
- كيف يسهم الاستخدام المستدام للغابات في حفظ التنوع البيولوجي؛
- تسخير العلم والتكنولوجيا في قطاع الغابات؛
- السياسات الضريبية في قطاع الغابات في أفريقيا.

حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥

تحت عنوان "تحقيق الفوائد الاقتصادية للغابات"، تعترف حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ (FAO, 2005b) بأن قطاع الغابات لا يحتل أولوية عالية في معظم البلدان بسبب الاعتقاد بأنه يقدم إسهاماً ضئيلاً نسبياً في الاقتصادات الوطنية. ويعتقد كثير من الناس في مهنة الحراجة أن بقية العالم لا يفهم القيمة الكاملة للغابات.

وتتناول حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ الطرق التي تعمل بها المجتمعات المحلية والحكومات والقطاع الخاص لتحسين الفوائد الاقتصادية التي تحققها الغابات. ويحدد هذا التقرير أيضاً القضايا التي يجب التصدي لها لجعل الإدارة المستدامة للغابات مجدية اقتصادياً.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ٢٠٠٥ تقريراً شاملاً عن اقتصاديات الطاقة الخشبية، فيشير التقرير إلى اعتبارات رئيسية لوضع برامج وسياسات في المستقبل يجب أن تراعي القضايا الاقتصادية المعقدة.

وينتهي هذا التقرير بفصل شيّق عن "الغابات والحرب، والغابات والسلم" ساهم به مركز البحوث الحرجية الدولية، مع استراتيجية للعمل توضح للبلدان أين يوجد تضارب المصالح التقليدي في مناطق الغابات. ويقترح هذا الفصل أنه ينبغي على الحكومات تنفيذ سياسات تدمج السكان المعتمدين على الغابات في الاقتصاد الأوسع، دون إرغامهم على التخلي عن ديارهم أو ثقافاتهم.

حالة الغابات في العالم ٢٠٠٧

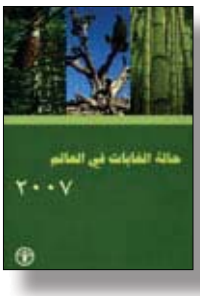

تمّ التوصل في أوائل القرن الحادي والعشرين إلى توافق دولي في الآراء بشأن سبع فئات يمكن أن تطبق على العمليات المختلفة لتحديد معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات:

- حجم الموارد الحرجية؛
- التنوع البيولوجي؛
- صحة الغابات وحيويتها؛
- الوظائف الإنتاجية للموارد الحرجية؛
- الوظائف الوقائية للموارد الحرجية؛
- الوظائف الاجتماعية الاقتصادية للغابات؛
- الإطار القانوني والسياساتي والمؤسسي.

وقد انصب تركيز تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥ على هذه الفئات السبع (FAO, 2005a). واستُخدمت معلومات أساسية من تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥ لإعداد تقارير عن التقدم المحرز نحو الإدارة المستدامة للغابات في ستة من أقاليم العالم الرئيسية. وفي عام ٢٠٠٦، تمّ استعراض مسودة كل تقرير إقليمي من جانب هيئة الغابات الإقليمية المعنية، وتمّ تنقيحه ليعكس المدخلات الإقليمية؛ وأدرجت التقارير النهائية في حالة الغابات في العالم ٢٠٠٧ (FAO, 2007).

وتعد استنتاجات التقارير الإقليمية متباينة. فقد أحرزت بعض الأقاليم تقدماً أكبر من البعض الآخر نحو الإدارة المستدامة للغابات. وكانت هناك على الأقل بعض العلامات المشجعة والتطورات الإيجابية في كل إقليم. وكانت النتيجة الملفتة في تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠٠٥ هي أن نحو ١٢ في المائة من مناطق الغابات في العالم قد خصصت للحماية، على الرغم من أن الهدف العالمي قبل عشر سنوات، وهو ١٠ في المائة، بدا أن تحقيقه أشبه بالمستحيل. غير أنه كان هناك أيضاً في عام ٢٠٠٧ اعتراف واسع النطاق بالصعوبات التي واجهتها بلدان كثيرة عند رصد وتنفيذ غاباتها المحمية بصورة فعالة.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ٢٠٠٧ أيضاً تحديثات مختصرة لعدة قضايا في قطاع الغابات مثل تغير المناخ والتصحر وتخفيض الفقر وحيازة الغابات وقطع الأشجار والأنواع الغازية وتنمية الجبال والغابات المزروعة والتجارة في المنتجات الخشبية والمياه والحياة البرية والطاقة الخشبية.

حالة الغابات في العالم ٢٠٠٩

استمراراً للنهج الإقليمي الذي استخدم في عام ٢٠٠٧، كان موضوع حالة الغابات في العالم ٢٠٠٩ (FAO, 2009) عن التوقعات بالنسبة لقطاع الغابات. ويرد في هذا التقرير ملخص ومقارنة لنتائج الدراسات المستقبلية الإقليمية لقطاع الغابات التي أجرتها المنظمة مع تحليل محدث للاتجاهات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

ويؤكد التقرير عن حالة الغابات في العالم ٢٠٠٧ على جانب العرض، عن طريق استعراض حالة الموارد والمؤسسات الحرجية في كل إقليم. وتتناول حالة الغابات في العالم ٢٠٠٩ جانب الطلب بالتساؤل عن: الآثار بالنسبة لقطاع الغابات نتيجة التغيرات التي تحدث مستقبلاً في السكان والتنمية الاقتصادية والعولمة. وهل ستكون للطفرة في التجارة العالمية آثار إيجابية أو سلبية على الغابات في العالم؟

ويرى تقرير عام ٢٠٠٩ عن حالة الغابات في العالم أن هناك علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية والغابات. فيجب على البلدان التي تشهد تنمية اقتصادية سريعة مواجهة الضغوط الهائلة على غاباتها. وتعد الأقاليم التي حققت بالفعل مستوى عالياً من التنمية الاقتصادية قادرة عادة على تثبيت أو زيادة مواردها الحرجية. غير أن العوامل التي تؤثر في الغابات معقدة للغاية، وليس من السهل استخلاص استنتاجات بسيطة تطبق على جميع البلدان.

ويتناول الجزء الثاني من حالة الغابات في العالم ٢٠٠٩ كيف ستتواءم البلدان مع المستقبل. ويتضمن هذا التحليل تصورات مستقبلية للمنتجات الحرجية، وخدمات النظم الإيكولوجية، والمؤسسات الحرجية.

حالة الغابات في العالم ٢٠١١

يواصل التقرير عن حالة الغابات في العالم ٢٠١١ (FAO, 2011c) نهج الإصدارين السابقين بتحليل للاتجاهات الإقليمية، مُركزاً على خمس فئات من المعايير والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات استناداً إلى نتائج تقدير الموارد الحرجية في العالم عام ٢٠١٠ (FAO, 2010b): حجم الموارد البشرية والتنوع البيولوجي والوظائف الوقائية للغابات والوظائف الإنتاجية للغابات والوظائف الاجتماعية الاقتصادية.

وتشير حالة الغابات في العالم ٢٠١١ إلى أن مساحة الغابات العالمية آخذة في التناقص. وهناك علامة إيجابية تتمثل في أن الخسارة التقديرية لمساحة الغابات على المستوى العالمي انخفضت من ١٦ مليون هكتار سنوياً في التسعينيات من القرن الماضي إلى ما يقدر بنحو ١٣ مليون هكتار سنوياً في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. وانخفض صافي النقصان السنوي في مساحة الغابات، بعد عملية التجدد والغابات المزروعة، من حوالي ٦ ملايين هكتار إلى ٥ ملايين هكتار خلال نفس الفترة.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ٢٠١١ تقريراً شاملاً عن تنمية الصناعات الحرجية المستدامة. ويركز هذا التقرير على العوامل التي أثرت في ربحية واستدامة قطاع الغابات على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، ويستعرض جهود الصناعات الحرجية لمواجهة هذه التحديات. وتواجه الشركات في قطاع الغابات خيارات استراتيجية تشبه تلك الخيارات التي تواجهها قطاعات تصنيعية أخرى.

وينتهي التقرير إلى أن التوقع العام هو استمرار نمو الصناعة الحرجية، غير أن الهيكل القائم ومكان الصناعة لا يتلاءمان مع القوى المحركة الاقتصادية الرئيسية. ومن المتوقع، على وجه الخصوص، أن يحدث معظم النمو في الاقتصادات الناشئة، بينما يوجد معظم البنى الأساسية القائمة في البلدان المتقدمة.

وتتضمن حالة الغابات في العالم ٢٠١١ أيضاً تقريراً رئيسياً عن دور الغابات في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ ونظرة جديدة إلى القيمة المحلية للغابات، بما في ذلك أهمية المعرفة التقليدية.

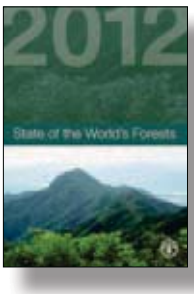

حالة الغابات في العالم ٢٠١٢

يركز هذا الإصدار العاشر من حالة الغابات في العالم على الدور الحاسم الذي تقوم به الغابات والحراجة والمنتجات الحرجية في الانتقال إلى اقتصاد عالمي مستدام.

ويتضح من استعراض تاريخ الغابات أن هناك دروساً كثيرة من الماضي يمكن أن تثري قرارات اليوم. والأمر الملفت للاهتمام هو أن كل بلد أو إقليم حقق التنمية الاقتصادية قد واجه بالفعل معدلات عالية من إزالة الغابات أثناء عملية الانتقال الاقتصادي. ولحسن الحظ أن معظم البلدان قد نجحت في وقف أو حسر إزالة الغابات بمجرد أن يصل اقتصادها الوطني إلى مستوى معين من التنمية الاقتصادية.

فقد نشأ مفهوم الاستدامة كوسيلة لإدارة الغابات بصورة مستدامة من أجل توفير إمدادات منتظمة من الأخشاب، ثم تطور هذا المفهوم مع تزايد فهم الحرجيين لأهمية وقيمة الطائفة الواسعة من خدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها الغابات. واليوم، تعد التنمية المستدامة هدفاً إنسانياً مقبولاً على نطاق واسع.

وفي الوقت الذي يبحث فيه العالم عن طرق لضمان مستقبل مستدام، يتضح بشكل متزايد أن الغابات والحراجة والمنتجات الحرجية يجب أن تقوم بدور محوري في هذا التحول. وينتهي تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠١٢ بتحليل شامل لهذه العملية، مع مقترحات خاصة باستراتيجيات المستقبل لكي يبحثها المسؤولون داخل قطاع الغابات وخارجه على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.